مجتمع

بنغلادش: مقتل ثلاثة لاجئين روهينغا بحريق

أسفر ثاني حريق يندلع في مخيّمات اللاجئين الروهينغا في بنغلادش في غضون أقل من أسبوعين عن مقتل ثلاثة أشخاص على الأقل. واندلع الحريق في متجر في مخيم كوتوبالونغ، حيث يقيم أكثر من 600 ألف لاجئ من الروهينغا، قبل أن يمتد سريعاً إلى سبعة متاجر قريبة. وفي 22 مارس/ آذار، أودى حريق مدمّر بحياة 15 شخصاً وأدى إلى تشرّد نحو 50 ألفاً. وشكلت الحرائق داخل المخيمات القلق حيال ظروف السلامة في المخيّمات، حيث يعيش نحو مليون من اللاجئين المسلمين منذ فروا من الحملة الأمنية العسكرية في بورما المجاورة. (فرانس برس)

دراسة: ذوبان الجليد يزيد تساقط ثلوج أوروبا

أوضحت دراسة نُشرت أول أمس الخميس في مجلة «نيتشر جيوساينس» أنّ ذوبان الصفائح الجليدية لبحر القطب الشمالي بفعل الاحترار يؤدي إلى زيادة تساقط الثلوج في أوروبا، على غرار ما شهدته موجة الصقيع عام 2018. وبيّنت الدراسة أنّ هذه العواصف الثلجية غير المألوفة كانت نتيجة مباشرة للمياه «الدافئة بشكل غير طبيعي» في بحر بارنتس الذي فقد 60 في المائة من صفائحه الجليدية قبل أسابيع قليلة من هذه العواصف. وفي حال استمرار اتجاهات الاحترار الحالية سيصبح بحر بارنتس مصدراً رئيسياً للرطوبة في أوروبا. (فرانس برس)

(Getty)

فاجعة قطار تايوان

قتل 48 شخصاً على الأقل، أمس الجمعة، في حادث خروج قطار في تايوان يقل نحو 350 راكباً عن سكّته داخل نفق شرقي البلاد، في أسوأ حادث للسكك الحديد في الجزيرة منذ عقود.
وقالت وكالة الإغاثة الوطنية إنّ «48 شخصاً على الأقل قتلوا» ونقل 66 إلى المستشفى. وبحسب السلطات فإنّ الحادث قد يكون سببه آلية بناء انزلقت من منحدر واصطدمت بالقطار الذي كان يستعد لدخول نفق قرب مدينة هواليين على ساحل تايوان. وقال مسؤول الشرطة في منطقة هواليين، تساي دينغ-هسيين، إنّ «آلية بناء لم تكن مركونة بشكل صحيح انزلقت وصولاً إلى خط السكك الحديد»، مضيفاً أنّ هذا الاستنتاج أولي وتحاول السلطات توضيح ملابسات الحادث.
وقالت شبكة «يو دي أن» إنّ فريقاً موجوداً داخل النفق بث صوراً تظهر عربتين على الأقل لم تتعرضا لأي أضرار فيما قام عناصر الإنقاذ بمساعدة الركاب على الخروج من القطار.
وقالت امرأة نجت من الحادث لشبكة أخبار محلية الحادث: «شعرت وكأن هناك هزة عنيفة مفاجئة ووجدت نفسي أسقط على الأرض». أضافت: «كسرنا النافذة لنتمكن من الوصول إلى سطح القطار والخروج». وبحسب صور نشرها الصليب الأحمر التايواني فإنّ عناصر إنقاذ يحملون مصابيح كانوا يسيرون على سطح القطار للوصول إلى الناجين. وقد أخرج الجميع من عربات القطار لاحقاً.
ووقع الحادث خلال عطلة نهاية أسبوع طويلة تكون فيها الطرق والسكك الحديد في تايوان مزدحمة عادة. ويعد خط السكك الحديد في شرق تايوان وجهة سياحية معروفة.

(فرانس برس)

كورونا يفاقم أزمات أيتام مصر

القاهرة ـ **العربي الجديد**

احتفلت مصر يوم أمس الجمعة باليوم العالمي لليتيم، الموافق سنوياً الجمعة الأولى من شهر نيسان/ إبريل، في الوقت الذي تعاني فيه الجمعيات العاملة بمجال رعاية الأيتام، من نقص كبير في الدعم المالي، نتيجة أزمة فيروس كورونا وما رافقها من تأثير اقتصادي على العديد من الشركات.
في السنوات الماضية كان هذا اليوم فرصةً كبيرة لجني التبرعات من الوجوه الإعلامية والفنانين، ورجال الأعمال ولاعبي كرة القدم، أثناء زيارتهم الميدانية للجمعيات، حيث كان يوماً مميزاً بالنسبة للأطفال، يشعرون فيه بالمحبة ودفء العائلة، وسط تجمعات الاحتفالات قبل إلغائها بسبب ظروف الجائحة.
وبحسب أرقام وزارة التضامن الاجتماعي في القاهرة، المسؤولة عن رعاية الأطفال الأيتام، فإنّ عدد دور الرعاية هو 449، ترعى ما يقارب 10 آلاف يتيم، إلا أنّ مصدراً داخل الوزارة فضل عدم الكشف عن اسمه، أكد أنّ العدد أكبر بكثير، وهو يتراوح بين 3 و4 بالمائة من سكان مصر، بخلاف أعداد الأطفال «اللقطاء» حديثي الولادة، إذ يقدر عدد أطفال الشوارع في مصر بحوالي نصف مليون طفل، تغيب عنهم أي رعاية، واصفاً إياهم بـ«القنبلة الموقوتة» التي تطوف الشوارع يومياً.
وأضاف المسؤول أنّ «جمعيات رعاية الطفل في مصر، تواجه للعام الثاني على التوالي نتيجة أزمة فيروس كورونا، وصعوبات مادية نظراً لشحّ التبرعات، لتواجه الجمعيات مشاكل في مساعدة الأطفال خصوصاً حديثي الولادة، فهم بحاجة إلى الحليب والملابس الخاصة والرعاية المتواصلة». وتابع: «المناسبات الدينية مثل شهر رمضان، والأعياد كانت مناسبات لجمع الأموال للطفل اليتيم، إلاّ أنها تكاد تكون قد اختفت بسبب كورونا».
وشرح كريم محمد، المسؤول عن إحدى دور الرعاية في القاهرة، المشاكل والصعوبات التي يواجهونها، مشيراً إلى أنّ «دور رعاية الأطفال تعتمد بدرجة كبيرة جداً تصل إلى أكثر من 75 في المائة على التبرعات، لشراء الملابس والأدوية، إضافة إلى الألعاب، فالجمعيات ودور رعاية الأطفال تبذل قصارى جهدها في محاولة لتوفير الدعم المادي والعيني، إلا أنّ قلة التبرعات جعلت من الصعب الاستمرار بنفس الزخم، خصوصاً مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة».
ولفتت مروة م.، العاملة في إحدى الجمعيات بالقاهرة، إلى أنّ المقدرات المالية الخاصة بالأطفال اليتامى، لا تقتصر على تأمين الاحتياجات الرئيسة لهم، وإنما تحتاج إلى تقديم الرعاية النفسية والاجتماعية المكثفة أيضاً، فهم بحاجة إلى إعادة تأهيل، وتابعت قائلةً: «نعجز عن تقديم الرعاية للجميع، نظراً للأعداد الكبيرة للأيتام، ما يدفعنا للاستعانة بأمهات وسيدات من أهل الخير لمساعدتنا في التربية»، موضحةً أنّ بعض الجمعيات ترفض استقبال «الأطفال اللقطاء» بسبب ظروف الجمعيات.
وأشار ياسين إبراهيم، المشرف بإحدى الجمعيات، إلى أنّ أغلب دور الأيتام الموجودة في مصر تعتمد على المتطوعين في عملها، وأنّ عمل الوزارة يقتصر على «الشو الإعلامي» خلال اليوم العالمي للطفل اليتيم، محذراً من وجود جمعيات ليس لها هدف سوى جمع الأموال والتبرعات. ويؤكد على «ضرورة تشديد الرقابة والمتابعة من القائمين على الجمعيات، والداعمين لها، كما أن أغلبها لا تطبق معايير الجودة باعترافات الجهات المسؤولة بوزارة التضامن، ولا تقوم بتقييم سلوك وأداء الموظفين مع بعضهم بعضاً، ومع نزلاء الدار، وهو ما يؤدي في النهاية إلى انتهاكات وطرد واستغلال وإساءة معاملة للأطفال، وهي جمعيات من المفترض أن تحمي الأطفال من التشرد، وتقيهم شرور العيش بلا عائلة، وبدلاً من أن يتخرج من تلك المؤسسات شبان نافعون للمجتمع، يتخرج فتية يزيدون من مشكلة أطفال الشوارع».

رعاية وتعليم

شهدت السنوات الأخيرة زيادة في المخالفات في داخل دور رعاية الاطفال الايتام. وينص قانون رعاية الاطفال الايتام على رعايتهم صحياً واجتماعياً ونفسياً وتثقيفهم وتعليمهم حتى الثامنة عشرة بالنسبة إلى الذكور وحتى سنّ الزواج للإناث، لكنّ ما يحدث هو عكس ذلك تماماً.

تحقيق

سوريون في العتمة

أزمة الكهرباء مستمرة في البلاد

يضبط السوريون حياتهم في معظم مناطق البلاد على مواعيد توفر التيار الكهربائي لإتمام المهام الاساسية. إلا ان التقنين المستمر دفع معظم الناس إلى تامين البدائل وتحمل كلفة مادية إضافية، علماً ان بعضهم ما زال محروماً تماماً من الانارة

ريان محمد

يتشارك السوريون، أينما حلوا، سواء في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري أو «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) أو هيئة تحرير الشام أو غيرها من فصائل المعارضة المسلحة المدعومة من تركيا، أزمة الكهرباء في ظل انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة في العديد من المناطق، وغيابها في مناطق أخرى، ما يضطر الاهالي للاعتماد على بدائل غالباً ما تكون مكلفة مادياً، ليبقى هناك في سورية عائلات محرومة بشكل شبه تام من الكهرباء.

مؤخراً، أطلق النظام السوري حملة ترشيد للطاقة الكهربائية تحت شعار «تخيل حياتك بدون كهرباء»، الأمر الذي أثار سخرية المواطنين، وخصوصاً أن قطاع الكهرباء اليوم في أسوأ أحواله، في ظل برنامج تقنين يحرمهم من الكهرباء خمس ساعات متواصلة يومياً ثم توفيرها مدة ساعة غير منتظمة قبل قطعها مجدداً، وذلك في العديد من المناطق الخاضعة لسيطرته.

في منزل أبو فارس أيوب، بدت الإنارة خافتة علماً أن الشمس لم تكن قد غابت بعد. لكن لسوء حظه، فإن منزله الواقع في إحدى المناطق العشوائية في العاصمة دمشق، لا تصله أشعة الشمس. يقول لـ «العربي الجديد» إن «برنامج تقنين الكهرباء أصبح لا يطاق. وحتى في الأوقات التي يجب أن يكون فيها التيار الكهربائي متوفراً، تتكرر الانقطاعات، ما لا يكون كافياً لشحن المدخرات (يو بي اس)، وهو ما قد يجعله غير صالح للاستعمال مجدداً. وفي الوقت الحالي، ليس لدي قدرة مادية على شراء مدخرة جديدة. فسعر تلك الصغيرة منها يتراوح ما بين 30 ألفاً و40 ألف ليرة سورية (ما بين نحو عشرة دولارات و13 دولاراً) وهي ليست مكفولة، وقد تستخدم لشهر أو أكثر أو أقل. والمشكلة أنها تنير غرفة واحدة».

يضيف: «نتحدث عن الكهرباء في القرن الواحد والعشرين، ويطلب منا النظام تخيل حياتنا من دون كهرباء. المشكلة أنه يعتبر أن خدمة الكهرباء متوفرة لمجرد أنه يؤمنها لنا مدة أربع أو خمس ساعات خلال الـ 24 ساعة، وغالباً ما تكون متقطعة، الأمر الذي يربك كل تفاصيل حياتنا. لا يمكننا حفظ الطعام في الثلاجة، أو غسل الثياب، عدا عن أزمة تعبئة خزان المياه، ما يضطرنا إلى شراء المياه من الصهاريج الخاصة. لكن تبقى المشكلة الأكبر في عدم قدرة الأطفال على الدراسة». ويوضح أنه في الأيام الدافئة والمشمسة، يصعدون إلى سطح المنزل للدراسة. لكن مع غياب الشمس، يجبرون على الدراسة على ضوء خافت «واحياناً، نضيء الشموع لزيادة الإضاءة في حال تاخروا في إنجاز واجباتهم».

وعلى الرغم من مرور أكثر من عامين على إعادة سيطرة النظام على مناطق المعارضة في جنوب سورية، لم يستطع تامين الحد الأدنى من ساعات التغذية الكهربائية. يقول الناشط الإعلامي أبو محمد الحوراني، وهو من ريف درعا الغربي، لـ «العربي الجديد»: «النظام حرم أهالي درعا من الكهرباء لسنوات. وحتى بعد إجراء المصالحات، ما زال وضع الكهرباء سيئاً وقد يستمر إنقطاع الكهرباء ساعات أو أيام، فلا وجود لبرنامج واضح يحدد ساعات التغذية». ويلفت إلى أن «الناس اعتادوا على الواقع السيئ لخدمة شبكة الكهرباء. لذلك، أصبح وجود المدخرات (يو بي أس) والمولدات الكهربائية والواح الطاقة الشمسية أموراً أساسية في كل منزل، وبطبيعة الحال، يشتري الناس المياه من الصهاريج الخاصة لعدم توفر الكهرباء لضخ المياه». يضيف أنّ «لدى الناس قلقاً دائماً في ما إذ كان الوقت سيكون كافياً لشحن المدخرات، أو أجهزة الهاتف وغيرها».

ولا تختلف معاناة السوريّين مع الكهرباء في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام عن أولئك القاطنين في شمال شرق سورية الخاضعة لسيطرة «قسد». يقول سلام حسن، المقيم في القامشلي، لـ «العربي الجديد»: «غالباً ما لا توفر الشبكة الرسمية التيار الكهربائي، بل هو متقطع ولا يخضع لجدول زمني لمعرفة مواعيد الانقطاع. ولا يمكن تحديد بشكل تقريبي عدد الساعات التي يمكن أن تتوفر فيها الكهرباء. أحياناً، تمر أيام لا تتوفر فيها الكهرباء أبداً، وقد تتوفر عشر ساعات خلال الـ 24 ساعة».

ويعتمد سكان شرق الفرات في تامين الكهرباء على المولدات الخاصة حالهم حال معظم السوريين رغم كلفتها المرتفعة. ويوضح حسن أن «المولدات تعمل نحو 8 ساعات في اليوم، ويشترك المواطنون فيها بحسب قدراتهم وحاجتهم. لكن بشكل عام، تشترك العائلة بـ 4 أمبير، علماً أن كلفة الأمبير الواحد شهرياً هي 2500 ليرة سورية (نحو 0,8 دولارات)». ويبقى لغياب الكهرباء أثر كبير على حياة الإنسان اليومية. يلفت حسن إلى أن «واقع الكهرباء السيء يتسبب في إرباك الحياة اليومية للعائلة إلى درجة أنها تصيبها بحالة قلق دائم. مثلاً، لا يمكن لربة البيت تحديد وقت لغسل الملابس، ولا يمكن للعائلة تخزين المواد الغذائية أو اللحوم. بشكل عام، فإن الثلاجات في المنازل باتت خارج الخدمة. ولانقطاع التيار الكهربائي تاثير كبير على الوضع الاقتصادي أيضاً، إذ لا يمكن القيام بأي مشروع سواء صناعي أو زراعي أو خدماتي لأن ذلك يتطلب توفر الطاقة الكهربائية».

في إدلب، توقفت خدمة الكهرباء منذ خرجت عن سيطرة النظام السوري قبل سنوات، ما يجبر أكثر من مليوني شخص دائم. مثلاً، لا يمكن لربة البيت تحديد وقت لغسل الملابس، ولا يمكن للعائلة تخزين المواد الغذائية أو اللحوم. بشكل عام، فإن الثلاجات في المنازل باتت خارج الخدمة. ولانقطاع التيار الكهربائي تاثير كبير على الوضع الاقتصادي أيضاً، إذ لا يمكن القيام بأي مشروع سواء صناعي أو زراعي أو خدماتي لأن ذلك يتطلب توفر الطاقة الكهربائية».

في إدلب، توقفت خدمة الكهرباء منذ خرجت عن سيطرة النظام السوري قبل سنوات، ما يجبر أكثر من مليوني شخص دائم. مثلاً، لا يمكن لربة البيت تحديد وقت لغسل الملابس، ولا يمكن للعائلة تخزين المواد الغذائية أو اللحوم. بشكل عام، فإن الثلاجات في المنازل باتت خارج الخدمة. ولانقطاع التيار الكهربائي تأثير كبير على الوضع الاقتصادي أيضاً، إذ لا يمكن القيام بأي مشروع سواء صناعي أو زراعي أو خدماتي لأن ذلك يتطلب توفر الطاقة الكهربائية».

أما الخيار الثاني فهو الطاقة الشمسية، إلا أنها مكلفة بالنسبة لغالبية العائلات. وتبلغ كلفتها نحو 1200 دولار أميركي، وبالتالي يعجز كثيرون، وخصوصاً الذين يتقاضون أجوراً يومية زهيدة، على تامينها، هم الذين بالكاد يوفرون الطعام والشراب لعائلاتهم. ويوضح علي أن «الطاقة الشمسية في الشتاء لا تكون كافية وتحديداً خلال فترة 3 أشهر، ما يدفع العائلات للاشتراك بمولدات الكهرباء».

إذاً، لا استقرار في خدمة الكهرباء في إدلب اليوم. فقد يتسبب عطل ما في حرمان العائلة حتى من الساعتين التي تتوفر فيهما الكهرباء، فيضطر من لديه عمل إلى تشغيل المولد الكهربائي وبالتالي تحمل كلفة أكبر. ويقول علي إن العائلة تنتظر توفر الكهرباء من الشبكة الرسمية لإنجاز كل الأعمال. فتجد جميع أفراد العائلة يعملون كخلية النحل، لإتمام الأعمال المنزلية التي تحتاج إلى الكهرباء وغسل الثياب وشحن البطاريات وأجهزة الهاتف وغيرها في ظل ضيق الوقت.

أما في مدينة الباب، فقد أصبحت خدمة الكهرباء أفضل بعدما تعهدت شركة تركية بإيصال الكهرباء إليها. إلا أن الكلفة المادية ما زالت تعد مشكلة بالنسبة للكثير من الأهالي. ويبلغ ثمن العداد 40 دولاراً والفاتورة الشهرية 100 ليرة تركية (نحو 13,5 دولاراً) لتتوفر الكهرباء طوال الوقت، بحسب الناشط علي الحلبي. ويقول لـ «العربي الجديد»: «وضع الكهرباء اليوم جيد بشكل عام وهناك إنارة في الشوارع. ولم يعد تلزمنا المولدات وأصواتها وعوادمها». يضيف: «شركة الكهرباء وفرت كلفة كبيرة على الصناعيين، بعدما كان الناس يضطرون لتشغيل المولد الكهربائي من أجل استخدام المنشار أو إتمام أعمال صغيرة. أما اليوم، فقد تغيرت الأمور كثيراً». إلى ذلك، يبقى أن مئات الآف السوريين القابعين في المخيمات العشوائية المنتشرة على مساحة واسعة من سورية بالكاد يحصلون على إنارة ضعيفة من خلال مدخرة ولوح طاقة شمسية صغير. وما زال كثيرون عاجزين عن تامين الإنارة بسبب ظروفهم المادية الصعبة وغيرها من العوامل. يشار إلى أن النظام يقطع الكهرباء عن المناطق الخارجة عن سيطرته. أما في مناطق سيطرته، فقد أعلن وزير الكهرباء غسان الزامل، مؤخراً، أن كميات الكهرباء التي تحتاجها البلاد هي 7000 ميغاواط. لكن الكميات المنتجة تتراوح ما بين 2700 و3000 ميغاواط، موزعة ما بين 1000 ميغاواط معفاة من التقنين ومخصصة للمطاحن ومضخات المياه والمستشفيات، و1700 ميغاواط توزع على المحافظات بحسب استهلاك كل محافظة.

يعتمد علي نور الشمس للدراسة (عارف تعاوي/ فرانس برس)

5
ساعات تقريباً هو عدد ساعات التغذية الكهربائية في المناطق التابعة لسيطرة النظام السوري.

مستشفى الأقصى يستقبل مرضى كورونا في عين الحلوة

عدّ إعادة تشغيل مستشفى الاقصى في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين امراً ملحاً، لتامين العلاج لمرضى كورونا، بالتوازي مع خدمات اخرى

صيدا ـ **انتصار الدنان**

بعدما زادت أعداد المصابين بفيروس كورونا في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في مدينة صيدا (جنوب لبنان)، وبالتالي زاد الضغط على المستشفيات المحيطة، بادر الدفاع المدني الفلسطيني وجمعية الشفاء للخدمات الطبية والإنسانية في المخيم، بدعم من مؤسسة «أرك» (تقدم دعماً للجمعيات)، إلى طرح فكرة إعادة افتتاح مستشفى الأقصى الموجود في المخيم وتخصيصه لاستقبال مرضى كورونا، الذين هم في حاجة للعلاج في المستشفى، الأمر الذي لاقى ترحيباً، بحسب مسؤول الدفاع المدني في مخيم عين الحلوة، تامر الخطيب. ويقول: «على الفور، عقدنا لقاء مع جمعية الشفاء للخدمات الطبية والإنسانية في المخيم من أجل الاتفاق على إعادة تشغيل المستشفى، وتوزيع المهام، بهدف تامين ما يحتاجه المرضى بحسب الإمكانيات المتاحة، وتامين رواتب العاملين في المستشفى، والملابس الخاصة للوقاية من كورونا للممرضين والأطباء المعالجين، بالإضافة إلى تامين الوجبات الساخنة اليومية للمستشفى، وعددها 500 وجبة، مقسمة على ثلاث وجبات يومياً».

وكان القيادي في حركة «فتح»، اللواء منير المقدح، قد أعلن تحويل مستشفى الأقصى إلى مستشفى ميداني طارئ لكورونا، بإدارة من جمعية الهلال الأخضر الخيري وجمعية الشفاء للخدمات الطبية والإنسانية وفوج الدفاع المدني الفلسطيني، وذلك من منزله بحضور فرق طبية وأخصائيين وفرق إسعافية والدفاع المدني الفلسطيني وعدد من الفعاليات الشعبية وناشطين في فبراير/شباط الماضي.

يضيف: «منذ نحو شهر ونصف الشهر وحتى اليوم، استقبل ستون مريضاً مصاباً بكورونا». ويقول: «تعمل مؤسسة أرك، بالإضافة إلى تقديم الوجبات الساخنة للمستشفيات، على تامين ما بين 900 و1025 وجبة غداء للعائلات الأكثر حاجة في المخيم. كما ستوزع 500 بطانية و1000 وسادة في سائر المخيمات التي تعمل بها، وعددها ستة، بالإضافة إلى المعقمات. كذلك، ستوفر للممرضى المصابين بكورونا في المخيمات الفلسطينية كافة، الفيتامينات والأدوية اللازمة. وسيعمل الدفاع المدني الفلسطيني بالتعاون مع جمعية أحلام لاجئ والمنصة الإعلامية الشبابية في المخيمات الفلسطينية ناستوبيا، على توزيع 600 حقيبة للأطفال في ست مخيمات. وتحتوي هذه الحقيبة على كنزة ومعقمات يدوية وصابون وفرشاة أسنان ودفتر للتلوين يتعلق بالنظافة، بهدف توعية الأطفال باهمية النظافة».

من جهته، يقول نعيم زيدان الذي تخصص في إدارة الأعمال، وهو متطوع في الدفاع المدني الفلسطيني منذ عام 2018، ومقيم خارج المخيم: «مهمة الدفاع المدني تقديم المساعدة للناس في أوقات الأزمات، وبحسب الظروف، سواء كانت اقتصادية أو صحية، وفي الوقت الحالي تامين ما يحتاجه مرضى كورونا. وبالتعاون مع جمعية زيتونة للتنمية الاجتماعية، نعمل على توزيع وجبات ساخنة للعائلات المحتاجة في المخيم وعددها 900، بالإضافة إلى مرضى كورونا الذين يعالجون في مستشفى الأقصى».

ويوضح أن «هذا المشروع مشترك بين الدفاع المدني وجمعية الشفاء للخدمات الطبية والإنسانية في المخيم، وهناك مساهمة من الهلال الأخضر الخيري، وقد تقاسم المعنيون المهام في ما بينهم. الدفاع المدني يتولى تقديم الوجبات الساخنة، وكلفة الأوكسجين ونقل المرضى المصابين إلى المستشفى، ونقل الحالات الصعبة إلى خارج المخيم. فيما توفر جمعية الشفاء للخدمات الطبية والإنسانية رواتب الأطباء والممرضين في مستشفى الأقصى. أما جمعية الهلال الأخضر الخيري، فتؤمن الكهرباء وكل ما يحتاجه المستشفى من أمور تقنية، ليتمكن من تقديم خدماته».

يضيف زيدان: «بسبب تزايد أعداد المرضى، وعدم قدرة المستشفيات في منطقة صيدا على استيعابهم، كان تجهيز مستشفى الأقصى في المخيم أمراً ضرورياً. كنا نعمل على نقل المرضى كل ساعتين من المخيم، ولم نكن نجد سريراً للمريض. وأحياناً، يبقى معنا لأكثر من ثلاث ساعات، الأمر الذي يزيد من تعبه». ويوضح أن «مستشفى الأقصى موجود في المخيم، لكن خدماته كانت متوقفة نتيجة ظروف معينة. وقد عملنا بالاتفاق مع بعض الجمعيات، على إعادة تشغيله حتى بدأ يستقبل المصابين بكورونا فقط». يتابع: «يعمل الدفاع المدني على تامين الفيتامينات والأدوية والمعقمات، بالإضافة إلى تقديم الوجبات الساخنة للعائلات الأكثر حاجة، وسنستمر في تقديم خدماتنا للمستشفى». يختم حديثه قائلاً: «بدأنا توزيع الوجبات للعائلات المحتاجة في المخيم، بالتعاون مع لجان الأحياء في المخيم الذين يملكون جميع البيانات».

تقدم وجبات ساخنة للعائلات المحتاجة والمرضى (العربي الجديد)

تشمل المساعدات الادوية والمعقمات (العربي الجديد)

مشردون في عاصمة الاتحاد الأوروبي

يبدو لافتاً ارتفاع نسبة المشردين في العاصمة البلجيكية بروكسل، واعتاد الناس، ربما، رؤية كبار السن على الطرقات، إلا ان التفكك الاسري، او فقدان الوظيفة، او العنف المنزلي، قد يدفع الكثير من الشباب إلى الشارع

البعض لا يجد غير الشارع ملاذاً له (البلجيكية هانيس/ Getty)

بروكسل ـ **لبيب فهمي**

بين عامي 2018 و2020، زاد عدد الأشخاص الذين لا مأوى لهم في العاصمة البلجيكية، بروكسل، عاصمة الاتحاد الأوروبي، بنحو 30 في المائة. أشارت نتائج إحصاء كبير، في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، إلى أثر فيروس كورونا الجديد في هذه الظاهرة، التي من المرجح أن تكبر.

منذ عام 2008، دأبت منطقة العاصمة بروكسل كلّ سنتين على قياس تغير عدد الأشخاص الذين يعانون من التشرد أو السكن السيئ؛ هذه المنهجية، التي تهدف إلى إجراء مسح خلال ليلة واحدة، 9 نوفمبر/ تشرين الثاني من كلّ عام، بفضل العمل الميداني لفريق كبير من المتطوعين والمهنيين في هذا القطاع، جعلت من الممكن تقديم تقرير دوري عن التصاعد الحتمي لظاهرة الأشخاص الذين لا مأوى لهم في العاصمة الأوروبية (مستوى القياس ونتائجه يسمحان بإطلاق مفهوم «ظاهرة» بشكله العلمي على هذه الأزمة). ولا تشير أرقام آخر إحصاء أجري في 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 إلى انعكاس الاتجاه، بل على العكس تماماً، إذ وفقاً لتقرير تحليل هذه الأرقام، جرى إحصاء إجمالي 5313 شخصاً في حالة من التشرد ولا مأوى لهم في تلك الليلة، مقابل 4187 في عام 2018. الزيادة تبدو واضحة للعيان بنسبة 27,72 في المائة.

ونتيجة للظروف المرتبطة بالفيروس، مثل تطبيق حظر التجول أو فتح أماكن إضافية في مساكن الطوارئ، حددت خدمات التعداد عدداً أقل بقليل من الأشخاص الذين يقضون الليل في الأماكن العامة. في المقابل، انفجر عدد المواطنين الذين يستخدمون أماكن إقامة في حالات الطوارئ؛ إذ استخدم 1928 شخصاً هذه المراكز في إحصاء 2020، مقارنة بـ 1305 في إحصاء 2018، أي بزيادة نحو 47,7 في المائة. ومن بين الملاحظات الأخرى اللافتة في المسح النمو الكبير في استخدام الأشخاص الذين لا مأوى لهم الأماكن المهجورة. وأحصي نحو ألف شخص في هذه الفئة من المساكن غير المستقرة، رقم يصل إلى نحو أربعة أضعاف ما كان عليه عام 2018، ومرتين مقارنة بعام 2016. وإذا كان عدد الأطفال أقل في الشوارع، إذ جرى تحديد 12 قاصراً في الأماكن العامة في الإحصاء الأخير، فإن وجودهم في مراكز الطوارئ مرتفع جداً (388 طفلاً). أضف إلى ذلك أنّ عدداً كبيراً من الأطفال ينامون أساساً في الملاجئ، مثل مقار الاستقبال أو العبور أو في أماكن الإقامة التي تعتبر غير ملائمة. يقول فرانسوا برتراند، مدير الوكالة الإقليمية التي تنسق قطاع دعم المشردين وتشرف على عملية التعداد، لـ «العربي الجديد»: «جرى تحديد ما مجموعه 933 من الأطفال والمراهقين المشردين أو الفقراء في بروكسل»، يشدد على أنّ «واحداً من كلّ خمسة أشخاص يعاني من التشرد أو سوء السكن هو في سنّ أقل من 18 عاماً». كذلك، يشير إلى أنّه في فئة السكان المشردين «تتجاوز الفئة العمرية (18- 25) عشرين في المائة، مما يعني أنّ الصورة النمطية للرجل العجوز في زاوية الشارع لم تعد مطابقة للواقع. وقد لوحظ في الأدبيات الدولية أنّ التشرد أصبح أصغر سناً، ويضم مزيداً من النساء والعائلات». وتشكل النساء، بحسب المسح، نحو 30 في المائة من المشردين. وبينما يؤثر وباء كورونا بالتأكيد في هذه التغيرات، فإنّ الوضع مرشح للتدهور في ضوء السياق الاجتماعي والاقتصادي الحالي، وهو ما يقلق فرانسوا برتراند: «تخشى من موجة صدمة ستؤثر على الأسر ذات الدخل المنخفض. ففي بروكسل، أكثر من المدن الأخرى في البلاد، أصبح الوصول إلى السكن صعباً للغاية، إذ تنفق الأسر ذات الدخل المنخفض ما يصل إلى ثلثي دخلها على السكن. وهذا يعني أنّ أيّ شخص من الطبقات الدنيا يمكن أن يصل إلى التشرد نتيجة التفكك الأسري، أو فقدان الوظيفة، أو في حال العنف المنزلي». يشير إلى أنّ «الأسرّة الإضافية التي جهزت استجابة لكورونا، وأيضاً كجزء من خطة الشتاء، لإيواء المشردين، لا يُمكن أن تدوم إلى ما لا نهاية». فأماكن الإقامة في حالات الطوارئ التي جرى فتحها في بروكسل استخدمت كلّها من دون استثناء، خصوصاً تلك التي افتتحت على عجل في الفنادق. ففي ليلة الإحصاء، كان 622 شخصاً يمضون الليل في هذه الفنادق. وبالتالي، فإنّ التساؤل بين العاملين في قطاع دعم المشردين هو ما الذي سيحل بهؤلاء بمجرد أن تستأنف الفنادق وظيفتها الأصلية. ويعترف الآن مارون، الوزير المسؤول عن الشؤون الاجتماعية في مقاطعة بروكسل، قائلاً: «لن نتمكن من استخدام الفنادق كمراكز لاستقبال الأشخاص الذين لا مأوى لهم، لأمد طويل». ولتفادي أن يتسبب انتهاء حالة الطوارئ الخاصة بكورونا في عودة كثير من المشردين إلى الشارع، سيتعين على بروكسل، بالإضافة إلى تعزيز شبكات الأمان التي تهدف إلى منع فقدان المساكن، دعم سياسة الحصول على مسكن بشكل عاجل وقوي. يقول مارون: «هذا ما تم التخطيط له»، مشيراً إلى أنّ الحكومة أعلنت بحلول عام 2024 مضاعفة الموارد المخصصة لسياسة السكن أولاً أربع مرات، ويعلق: «نهدف إلى إعادة توطين 500 شخص وأسرة على أساس مستدام بحلول نهاية هذا العام. كذلك، أطلقنا دعوات لمشاريع عبر وكالات العقارات الاجتماعية، والتي ستسمح لنا بحلول نهاية العام بتوليد 400 وحدة سكنية مخصصة لمشاريع الإسكان».

الصورة النمطية للرجل العجوز في زاوية الشارع لم تعد مطابقة للواقع

تشكل النساء بحسب المسح نحو 30% من المشردين في بروكسل

فتيات في احتفالية سابقة نظمتها الجمعية اللبنانية للتوحد

أطفال التوحّد

البحث عن السعادة بمواجهة المرض

لم يتمكن العالم، أمس الجمعة، من الاحتفال باليوم العالمي للتوعية بمرض التوحد، وللعام الثاني على التوالي، بسبب جائحة كورونا.

كان للجائحة أثر واضح على حياة جميع البشر، لكن الغالبية لا يدركون تأثيرها المضاعف على الأطفال المصابين بالتوحد، والذين جعلتهم إجراءات الإغلاق والحجر الصحي أكثر عزلةً، وحرمت عائلاتهم من مساعدتهم على ممارسة الأنشطة لمعاونتهم على تنمية قدراتهم العقلية والنفسية، وجعلهم يعيشون لحظات يستحقونها من السعادة مثل بقية أقرانهم من الأطفال. وتسعى آلاف الأسر حول العالم جاهدة لدعم أطفالها المصابين بالتوحد على مواجهة المصاعب، والانخراط في الدراسة، والاندماج في المجتمع.

في عام 2008، بدأ تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تؤكد على تعزيز جميع الحقوق والحريات الأساسية لهم، وضمان تمتعهم الكامل بها، وتعزيز احترام كرامتهم المتأصلة. واحتفلت مئات المؤسسات حول العالم سنوياً بالمناسبة منذ أعلنت الأمم المتحدة تخصيص يوم الثاني من أبريل/ نيسان من كل عام، لتسليط الضوء على ضرورة المساعدة في تحسين نوعية حياة المصابين بالتوحد حتى يتمكنوا من عيش حياة كاملة كجزء لا يتجزأ من المجتمع.

وفي حين يتزايد الوعي بأهمية دعم الجميع لتلك الفئة، ما زال مطلوباً العمل على مزيد من حملات التوعية، والمزيد من برامج التأهيل التي تعتمد الأنشطة المختلفة التي تجعل هؤلاء الأطفال لا يشعرون بأنهم منبوذون، أو مرفوضون نظراً لمعاناتهم من مشكلة مرضية لا ذنب لهم فيها.

(العربي الجديد)

(الصور: فرانس برس، Getty)

أمهات يطالبن بحقوق أطفالهن المصابين بالتوحد في مدريد

صورة داخل إطار خشبي في الموصل

تنمية موهبة الرسم نشاط يومي بإحدى مدارس نابولي

صينية تساعد شقيقها على ممارسة الأنشطة اليومية

العائلة تدعم تنمية المهارات في روسيا

الألعاب البسيطة مهمة لإدماجهم كما في فرنسا